من يحمي المستهلكين من انفلات الأسع

الحكومة تحيل عددا من المحتكرين والتجار الجشع

سجلت أسعار السلع كافة في الأسواق ارتفاعات غير مسبوقة مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، إذ استغل التجار الاضطرابات التي تحدث في أسواق السلع العالمية، وعمدوا إلى رفع أسعار السلع الأساسية وغير الأساسية على السواء، وسط تحركات حكومية لضبط الأسواق من خلال احالة المحتكرين والتجار الجشعين للنيابة العامة.

وبحسب غرف التجارة ومستهلكين، سجلت أسعار الخبز والدقيق والزيوت بكافة أنواعها واللحوم وكذلك السلع المعمرة ارتفاعات تصل إلى الضعف في بعض

طن الحديد بين ٥٠٠ وألف جنيه للطن خلا

بين ١٥٤٠٠ و١٦١٠٠ جنيه، ومتوسط سعر ط

٧,٩ مليون طن من حديد التسليح، وحوالى

بيانات غرفة الصناعات المعدنية.

معاون وزير التموين: احتياطي السلع الأساسية كاف لشهور وضبط التجار المخالفين

أسعار الخبز والدقيق والزيوت والحديد تسجل ارتفاعات تقترب من الضعف

السلع متوفرة

هشام أبو الدهب، عضو غرفة الحبوب بغرفة الجيزة التجارية، يقول إن زيادة أسعار القمح عالميا سببت ارتفاعات في أسعار الدقيق بالأسواق، إذ يتراوح سعر طن الدقيق حاليا بين ٨٥٠٠ الى ٩٠٠٠ جنيه مقارنة مع ٦٦٥٠ جنيه قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تعتبر البلدان اكبر مورد للقمح إلى مصر.

الدكتور احمد كمال، معاون وزير التموين والتجارة الداخلية والمتحدث الرسمي للوزارة، يقول لـ «المشهد» إن مصر لديها احتياطي آمن من كافة السلع الغذائية يكفي لفترة تصل إلى ٦ أشهر، حيث يكفي احتياطي السكر لفترة ٥,٥ شهر، والزيت ٥ أشهر، والأرز ٤ شهور، والقمح لفترة تتراوح بين ٤ إلى ٦ أشهر.

ويضيف أن هيئة السلع التموينية تعمل بشكل مستمر على توقيع تعاقدات لاستيراد السلع الغذائية الأساسية مثل الزيت والقمح، خصوصا وأن مصر مرت بتداعيات أزمة كورونا ونجحت في التعامل معها، مما يجعلنا قادرين أيضا على التعامل مع الأزمة الحالية من خلال توفير السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مخفضة، سواء من خلال بطاقات التموين التي يحملها ٦٤ مليون شخص، توفر لهم ٢٧ صنفا من ضمنها الأرز والزيت والمكرونة والسكر وأيضا الدقيق، او من خلال المجمعات الإستهلاكية التي تعرض كافة السلع بأسعار مخفضة.

ويتابع أنه خلال الفترة الماضية لم تشهد الأسواق نقصا في سلعة تموينية أو ارتفاعا في أسعار سلع غذائية داخل المنافذ التابعة لوزارة التموين، إذ أن الدولة قادرة على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من خلال منافذ وزارات الداخلية والتموين والزراعة، ولدى وزارة التموين وحدها ٤٠ ألف منفذ لبيع السلع الغذائية.

ويؤكد كمال أن الوزارة استعدت لشهر رمضان بعدد كبير من منافذ البيع الثابتة والمتحركة لطرح السلع الأساسية وسلع رمضان للمستهلكين، حيث تتواجد ١٠٠ سيارة تابعة لوزارة التموين و ٥٠٠ منفذ جمعيتي، والمجمعات الاستهلاكية عددها ١٢٥٩ مجمعا استهلاكيا.

وبحسب المتحدث باسم وزارة التموين، عقد اجتماع بين وزير التموين واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات لبحث تأثير الأحداث العالمية الجارية على عمليات الاستيراد، وظهر من خلال النقاش أن هناك سببين لارتفاع الأسعار في السوق المحلية، وهما زيادة أسعار الحاويات وارتفاع تكاليف الشحن.

ويتابع أن وزارة التموين لديها سيناريو بديل لاستيراد القمح من كل من روسيا واوكرانيا وذلك من مناشيء أخرى يصل عددها الي ١٥ دولة، الى جانب وجود احتياطي استراتيجي من الزيوت يساهم في تخطي الأزمة، كما ستعمل الوزارة على توفير ثلاثة أنواع من اللحوم على درجة عالية من الجودة، وهى اللحوم الهندية بسعر ٥٥ جنيها للكيلو، والبرازيلي المجمد بسعر ٨٥ جنيها للكيلو، والسوداني المذبوح في مصر والذي سنحافظ على سعره عند مستوى ٩٥ جنيها للكيلو.

وتتعاون وزارة التموين مع وزارة الزراعة واتحاد الدواجن لزيادة المعروض من الدواجن، كما تتعاون ايضا مع عدد من منظمات المجتمع المدني مثل "مصر الخير" و"بنك الطعام" و"جمعية الأورمان" إطار توجيهات رئيس الوزراء بزيادة أعداد "كرتونة رمضان للمواطنين الأكثر احتياجا".

ويؤكد كمال أن وزارة التموين تقوم بتكثيف الحملات التفتيشية على الأسواق، ومن يثبت مخالفته يتم القاء القبض عليه فورا، واحالته الى النيابة.

الرقابة غائبة

وبحسب النائب احمد الشرقاوي عضو مجلس النواب لـ "المشهد" فان مجلس النواب لم يناقش ازمة إرتفاع الأسعار في الأسواق، حيث لا توجد رقابة حقيقية على سوق السلع في مصر، والقانون لا يسمح بشكل مباشر بفرض تسعيرة جبرية بحسب قوله.

ويضيف ان جشع بعض التجار يؤدى الى تفاقم الأزمة، وهناك بالفعل أزمة اقتصادية حراء حرب روسيا واوكرانيا، لكن لابد من انضباط الأسواق من خلال تشديد الرقابة الفعالة من وزارة التموين والأجهزة الرقابية، كما لابد من تدخل مجلس النواب بفرض تشريعات جديدة تضمن

هل تنقذ مبادرات الدولة المواطنين من براث

طريقة استهلاك المصريين واقتراب رمضان وسياسة التخزين أهه

شهدت الأسواق المصرية موجة من ارتفاع الأسعار في بعض السلع الغذائية، وحرصت الدولة على طرح المبادرات بالتعاون مع الوزارات من أجل السيطرة على الأسعار وتشديد الرقابة حتى لا يتأثر المواطنون من محدودي الدخل والطبقة المتوسطة.

ارتفاع الأسعار شمل السلع الغذائية بالأسواق وأيضا بعض أسعار الأدوية والأجهزة المنزلية وبعض الخدمات، وإن كان البعض أرجع الارتفاع الذي حدث للأسعار في مصر إلى الارتفاع العالمي، إلا أن طريقة استهلاك المواطن مع قرب شهر رمضان وسياسة التخزين كانت هي أيضا أحد أسباب ارتفاع الأسعار، وقد طالت ارتفاعات الأسعار معظم السلع ولم تستثن إلا القليل، فقد شهدت الأسواق ارتفاعا في أسعار اللحوم والتي تراوحت بين مائة وخمسون حتى مائتي جنيها على حسب المنطقة، وكذلك الدواجن التي وصلت إلى ٤٣ جنيها لكيلو الفراخ البيضاء بعدما كانت تصل بحد أقصى ٣٢ جنيها خلال الأيام الماضية، وأيضا الخضراوات والفاكهة شهدت ارتفاعا تجاوز ٢٠٪ لأسعار الفاكهة و٢٥٪ ارتفاعا في أسعار الخضراوات، وارتفعت أسعار الأدوية بصورة طفيفة ولم تشمل كل الأدوية، وشهد سوق الذهب ارتفاعا لم يحدث منذ سنوات عديدة.

وحول ذلك يقول حازم المنوفي عضو الشعبة العامة للمواد الغذائية بالاتحاد العام للغرف التجارية إن تجار التجزئة والسوبر ماركت والمحلات الصغيرة أبرياء من ارتفاع الأسعار، وأن السبب في الارتفاع يرجع إلى المنتجين والمستوردين وأصحاب المخازن والمنتجين الذين يلومون برفع الأسعار، موضحا ان التاجر مجرد وسيط بين المستهلك والمصنع والمستورد، وأنه يبيع بهامش ربح ثابت وأن الزيادات التي حدثت في الأسعار يسأل عنها المستوردون وأصحاب المصانع الذين ينتجون السلع المنتجة محليا أو المستورد الذي يستورد السلع من الخارج.

وأضاف أن زيادة الأسعار ليست من صالح تاجر التجزئة، وذلك لأنه يحتسب هامش ربح ثابت، وزيادة الأسعار تقلل من هامش الربح وتقلل من المبيعات أيضا.

وقال المنوفي إن قرار وزارة التجارة والصناعة بوقف تصدير الفول والعدس والمكرونة والدقيق سيخفض أسعار هذه المنتجات، وطالب بتشديد الرقابة على المحتكرين الذين يتحكمون في أسعار السلع وقوت الشعب المصري، وأوضح أن الزيادات مؤخرا شملت كثيرا من السلع الغذائية من بينها السكر الذي سجل زيادة تتراوح من جنيهين الى ٤ جنيهات.

حازم المنوفي: تجار التجزئة والسوبر ماركت والمحلات الصغيرة أبرياء من ارتفاع الأسعار

متى بشاي: البعض بالغ في نسبة الزيادة بما لا يتماشى مع القدرة الشرائية للمستهلك المصري

فاطمة عبد المقصود: ارتفاع الأسعار عالميا أحد أهم الأسباب التي تؤثر على الأسواق المصرية

رضوى محمد: معادلة ارتفاع الأسعار تحتاج الى مواطن يؤمن بأهمية أخذ الاحتياجات الضرورية

وارتفاع أسعار الدقيق من جنيهين الي ٤ جنيهات، وارتفاع كرتونة البيض لتسجل ٦٠ جنيها، والتي كان ثمنها قبل أشهر ٣٥ جنيها، وارتفاع أسعار لتر زيت الطعام من ٤ جنيهات الي ٦ جنيهات، وارتفاع أسعار السمن الفرن ١٥ جنيها، وارتفاع أسعار الاتدومي من ٥ جنيهات الي ٧ جنيهات، وارتفاع أسعار الجبنة الطازجة من ٢٠ الي ٣٠ جنيها، ارتفاع أسعار المكرونة من ٤ الي ٦ جنيهات، وارتفاع أسعار السلمون البانيزل من ١٧,٥ جنيها الي ٢٢ جنيها الحجم الكبير، والحجم الصغير من ٨,٥ الي ١١ جنيها، واللبن الحامضي من ١١ جنيها إلى ١٤ جنيها، والأرز في بداية الموسم الطن سجل ٥ آلاف جنيه وصل الآن الى ١٠ آلاف جنيه.

وارتفعت عبوة البرجر من ٤ إلى ٧ جنيهات، وارتفعت أسعار الاتدومي جنيه للاكياس و٢ جنيه للكوب الجاهز، وارتفعت الجبنة الفلمنك والشيدر السويزلاندي بقيمة ٢٠ جنيها للكيلو.

ومن جانبها قالت فاطمة عبد المقصود عضو شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بالقاهرة إن ارتفاع الأسعار عالميًا أحد أهم الأسباب التي تؤثر على الأسواق المصرية، فهناك زيادات يشهدها العالم بأكمله، وخلال العامين الماضيين ومع أزمة جائحة كورونا هناك دول أغلقت على نفسها مما أثر اقتصاديا على حركة التجارة العالمية التي اثرت بشكل مباشر على كل الدول بلا استثناء، وقد تكون في مصر أفضل كثيرا نظرا لأن التعامل مع الجائحة كان فيه احترافية ونوعية ومبادرات طرحتها الدولة ساعدت كثيرا في تخفيض آثار الأزمة العالمية على متوسطي ومحدودي الدخل.

وأضافت عبد المقصود أن نقص المخزون الاستراتيجي العالمي أثر أيضا بشكل كبير وأدى الى الارتفاع العالمي للأسعار، خاصة السلع المستوردة والتي يستهلكها المصريون بشكل كبير.

فخري الفقي: الحكومة لا تقوم بدورها على أكمل وجه في الرقابة على الأسواق والتجار

ويرى ابراهيم العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية أن الارتفاع عالميا للأسعار وليس في مصر فقط، كما أن المبادرات التي تقدمها الحكومة المصرية باستمرار ساعدت بشكل كبير على احكام السيطرة على الأسعار والقضاء على سياسة السوق السوداء، التي كانت تظهر سابقا في أزمات ارتفاع الأسعار للسلع الغذائية.

ويضيف أن من بين اهم أسباب الارتفاع هي فلسفة المواطن في سياسة تخزين السلع مع كل ارتفاع خوفا من ارتفاع سعرها مرة أخرى مما يشجع بعض التجار على رفع السعر دون مبرر بسبب الاقبال عليها بشكل كبير ومبالغ فيه من أجل تحقيق ربح كبير في ظل ارتفاع السعر للسلعة، ولابد من تشديد الرقابة على الأسواق ومنافذ البيع لمنع التلاعب بالأسعار واستغلال حاجة المواطنين، وأيضا اتباع سياسات التوعية للمواطن بضرورة شراء احتياجاته فقط دون التخزين غير المبرر.

احتياجات ضرورية

وترى رضوى محمد على عضو الغرفة التجارية بالجيزة ان معادلة ارتفاع الأسعار تحتاج إلى مواطن يؤمن باهمية اخذ الاحتياجات الضرورية اليومية فقط ومسئول يراقب ويشدد عقوبة من يتلاعب بالأسعار الى جانب توفير السلع الأساسية في كل مكان، والدولة بالفعل من خلال مبادرات وزارة التموين والتي تزداد في المناسبات والمواسم ومبادرات كلنا واحد وغيرها تقوم بما عليها لاحكام السيطرة على الأسعار وحملات الرقابة ايضا تقوم بدورها ولن كانت في حاجة لأن تكون دورية ومستمرة، وتبقى توعية المواطنين في شراء ما يلزمهم فقط لأن أزمة الارتفاع في الأسعار ستنتهي خلال شهر على أقصى تقدير توامنا مع انخفاض التضخم العالمي.

وقال المهندس متى بشاي رئيس لجنة التموين والتجارة الداخلية بالشعبة العامة للمستوردين باتحاد الغرف التجارية، إن الأسعار مؤخرا خاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية شهدت زيادات كبيرة جدا في بعض السلع لا يستطيع تحملها المستهلك.

وأضاف بشاي، ان البعض بالغ في نسبة الزيادة بما لا يتماشى مع القدرة الشرائية للمستهلك المصري، لافتا إلى أن الغرف التجارية برئاسة المهندس إبراهيم العربي عقدت عدة اجتماعات مؤخرا لمناقشة استقرار الأسعار وعدم المبالغة في هامش الربح.

وأوضح أن سبب الزيادة يرجع إلى ارتفاع أسعار المواد الخام عالميا وارتفاع أسعار الشحن والنقل، ووجود خلل في سلاسل الامداد نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية، ولكن الارتفاعات جاءت بشكل مبالغ فيه.

وأضاف أن الغرف التجارية خصصت غرفة عمليات لمتابعة الأسعار في جميع المحافظات طوال الـ٢٤ ساعة، وكذلك تجري الآن الاعداد لمعرض اهلا رمضان الذي تقيمه الغرف التجارية بشكل دوري لطرح السلع الغذائية واليامبش